جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائر

مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر

ISSN 2588-1736

المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية

مجلة فصلية محكمة دولية تعنى بنشر البحوث القانونية والسياسية تصدر عن مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائر

في هذا العدد

- العدالة الانتقالية كمقاربة لبناء الأمن المجتمعي في دول الحراك العربي
صباح كزيز ومُحَمَّد المهدي شنين ص08
- المسئولية الجنائية لجراح التجميل -دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري
ليلى إبراهيم العدواني ص 28
- التنظيم القانوني للاستثمار الوقفي في الجزائر -الواقع والمأمول-
إنتصار مجوج ص 46
- مركز الأطفال مجهولي النسب في القانون الجزائري
كاتية يسرى ربعي ص 67
- مبدأ حرية التحكيم التجاري الدولي في القانون الجزائري
نادية خراز ص 79
- خصوصية إجراءات التقاضي إلكترونيا
وهيبة رابح ص 97
- التعاقد بأسلوب البوت في التشريعين الجزائري و الفرنسي
يسمينة لعجال وليدية دوفان ص 112
- حماية المستهلك من الإشهار التضليلي الإلكتروني
عبد الكريم بوخالفة ص 125
- إلزامية الاستثمار في إنجاز الصفقات العمومية بالجزائر
حسام الدين سماعيلي ص 139

العدد الثالث: ديسمبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر السياسات العامة وتحسين
الخدمة العمومية بالجزائر

المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية

International Journal of Legal and political Research

مجلة فصلية محكمة دولية تعنى بنشر البحوث القانونية والسياسية
تصدر عن مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائر

الـرئيس الشرفي: أ. د عمر فرحاتي

مـــدير المجلة: أ.د بدر الدين شبل

رئيس التحرير: د. مُحَمَّد الأخضر كرام

مساعد رئيس التحرير: أ. بدر شنوف

أعضاء هيئة التحرير:

د. نجـــــاة بوساحة د.بـن الشيخ عصام

د. الهـــــام بن خليفة د. صبـاح عبد الرحيم

العدد الثالث: ديسمبر 2017

الترقيم الدولي: ISSN 2588-1736

الايداع القانوني: ماي 2017

أهداف المجلة

الدولية للبحوث القانونية والسياسية

دورية محكمة علمية تصدر عن مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائر التابع لجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، وهدفها الأسمى التأسيس لتكوين فكر قانوني وسياسي معاصر. إذ تسلط الضوء على النصوص القانونية الوطنية منها والدولية بهدف تفسيرها وتقييم مدى نجاعتها وإبراز مواطن القوة والضعف فيها، وتتناول مختلف المواضيع السياسية بالتمحيص والدراسة كما تتيح الدراسات التي يتم نشرها بالمجلة توضيح معاني ودلالات النصوص القانونية الجديدة وإرشاد القضاة والمحامين والنواب والسياسيين وغيرهم من رجال القانون والسياسة إلى سبل التعامل مع تلك القوانين والمتغيرات السياسية وفقا للتحليل العلمي السليم المبني على المعارف النظرية وكذا التجارب العملية للبلدان الأخرى.

وزيادة على كونها تهدف إلى الارتقاء بالبحث العلمي في المجال القانوني والسياسي ونشر الثقافة القانونية وتنوير الفكر السياسي في الجزائر، فهذه المجلة رفقة مثيلاتها تساهم في وضع اللبنات الأولى التي تمهد الطريق نحو تشكيل تراث فقهي جزائري يتم الرجوع إليه والاستفادة منه من قبل الأساتذة والباحثين الجزائريين والأجانب، ويكون مرشدا للمشرع والسياسيين أثناء تعديل القوانين الساري بها العمل أو سنّ قوانين جديدة لمواجهة الظروف والمتغيرات الوطنية والدولية.

كما أن المجلة ترحب بالبحوث الجادة للباحثين الجدد- جزائريين كانوا أو أجانب- الذين يصعب عليهم نشر أبحاثهم القانونية الجادة في المجلات القانونية المحكمة المعروفة لأي سبب من الأسباب لاسيما حداثة عهدهم بالبحث العلمي و صغر أسمائهم مقارنة بباقي الباحثين.

وتخصص المجلة بابا في كل عدد من أعدادها للتقارير المعدة عن المؤتمرات والملتقيات العلمية الوطنية والدولية وكذا عروضا ملخصة لمناقشات رسائل الدكتوراه والماجستير

ترسل جميع المراسلات إلى السيد:
رئيس تحرير المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية
كلية الحقوق بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي - الجزائر
أو عن طريق البريد الالكتروني:
docteurkiram@gmail.com

شروط النشر

في المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية

تعنى المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية بنشر البحوث والدراسات القانونية والسياسية الجادة المكتوبة باللغات العربية أو الانجليزية أو الفرنسية على أن تحترم فيها الشروط التالية:

1. يجب أن يكون البحث أصليا ;ومستوفيا جميع شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً، ولم يسبق أن تم نشره أو تقديمه للنشر في مجلات أخرى، كما يجب أن لا يكون البحث جزء من مذكرة أو رسالة.
2. يجب أن يتضمن البحث على ملخص متبوع بالكلمات المفتاحية باللغتين:العربية و الانجليزية.
3. يجب على الباحث تعبئة نموذج التعهد والإقرار الذي تعده المجلة لهذا الغرض.
4. ترسل البحوث في صيغة ورقية من نسختين وفي حدود20صفحة، مصحوبة بقرص مضغوط وفق برنامج: « *Microsoft Word 2003*» وتكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع *Simplified Arabic* مقاسه14 بمسافة 1.0 بين الأسطر، على أن يكتب العنوان الرئيسي بالخط *Simplified Arabic 14 Gras*، أما العناوين الفرعية فبخط *Simplified Arabic 12Gras*، أما النصوص الأجنبية فيستخدم خط*Times New Roman*مقاسه 12.
5. يجب أن يذكر الباحث في مستهل بحثه: عنوان البحث، واسم الباحث، ورتبته العلمية، والمؤسسة التي يتبع لها، وعنوانه ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني.
6. تدرج جميع الهوامش في آخر البحث عن طريق نظام التعليقات الختامية« *Note de fin* »، ويكتفى بالهوامش عن كتابة قائمة المصادر والمراجع.
7. يخضع البحث المرسل للمجلة إلى تحكيم أولي تجريه هيئة التحرير، هدفه تحديد مدى قابلية البحث للتحكيم النهائي.
8. يبلغ الباحث بوصول بحثه واستلامه من قبل المجلة عن طريق البريد الالكتروني، وكذا جميع الملاحظات التي تبديها لجان التحكيم الأولي أو النهائي التي تخص قبول البحث أو عدم قبوله أو التعديلات التي يجب على الباحث إدخالها عليه.
9. ترتيب المقالات داخل المجلة يخضع لاعتبارات فنية ولا علاقة له بمكانة الباحث وشهرته. كما أن البحوث التي تلقتها المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
10. كل ما ينشر في المجلة من بحوث يعبر عن وجهة نظر الباحث ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

كلمة العدد

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين مُحَمَّد ﷺ.

وبعد:

فاننا نحمد الله الكريم ان وفقنا لنشر هذا العدد الثاني من المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، ونشكر جميع القائمين على اخراج هذا العدد بهذه الصورة بداية بالباحثين والمحكمين ثم جميع الساهرين على اعداد وتنسيق المجلة من أسرة التحرير ومدير المجلة والمراجعين اللغويين.

ويحوي هذا العدد عددا هاما من المقالات المختلفة بين فروع القانون والعلوم السياسية.

فيفتتح العدد بمقال حول العدالة الانتقالية كمقاربة لبناء الأمن المجتمعي في دول الحراك العربي يحاول فيه الباحثان تحليل معضلة الأمن المجتمعي في الدول العربية انطلاقا مقاربة العدالة الانتقالية، وذلك من خلال البحث في دور العدالة الانتقالية في التأسيس للأمن المجتمعي في الدول العربية، من خلال استقراء مسار التجارب العربية و تقييمها.

أما المقال الثاني فتناول المسئولية الجنائية لجراح التجميل في دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري حيث حاولت الباحثة المقارنة بين موقف الفقه الإسلامي والقانون الجزائري من الجراحة التجميلية، ومدى تحمل جراح التجميل المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري.

وتناول المقال الثالث التنظيم القانوني للاستثمار الوقفي في الجزائرفي دراسة نقدية للنصوص القانونية المتعلقة بالأوقاف واستثمارها في الجزائر لاسيما القانون 01 – 07 المعدل والمتمم لقانون الأوقاف رقم 91 - 10 ،حيث تعتبر الباحث ان القصور الموجود في المنظومة القانونية للاوقاف بالجزائر عاملا أساسيا في ركود الدور التنموي للاوقاف في الجزائر.

وأما المقال الرابع الذي سلط الضوء على مركز الأطفال مجهولي النسب في القانون الجزائري وهي مسألة تتداخل في تحديدها جملة من العوامل الاقتصادية والساسية والاخلاقية حاولت الباحثة تتبعها عبر مختلف النصوص القانونية الجزائرية التي تتعلق بالطفل عموما ثم مجهولي النسب خاصة.

وأما المقال الخامس حول مبدأ حرية التحكيم التجاري الدولي في القانون الجزائري الذي يعد واحدا من الوسائل البديلة لحل النزاعات، والتي تخفف على المتحاكمين اجراءات التقاضي العادية وتوفر عليهم المال والوقت وتحاول الوصول الى حلول عادلة للنزاعات بالاعتماد على مبدأ حرية المحكم بدل تزمت القاضي في الالتزام

بنصوص القانون. وهو ما عالجته الباحثة بدء بمفهوم التحكيم في القوانين التحرّريّة ثم ابراز أوجه التحرّر في مادّة التحكيم التجاري الدولي في القانون الجزائري.

ويتولى المقال السادس طرح مسألة في غاية الاهمية تتناول موضوع خصوصية إجراءات التقاضي إلكترونيا الذي يعد واحدا من موضوعات الساعة في ظل ما يشهده العالم ثورة تكنلوجية وسعي بلدان العالم جميعا من أجل الكترنة الادارة لتتلائم مع روح العصر، ومرفق القضاء كغيره من المرافق العامة في الدولة وبما له من خصوصية قد بات لزاما أن يواكب أيضا ذلك التطوير لكنه يواجه بعض العقبات حاولت الباحثة تشخيصها واقتراح حلول لها.

أما المقال السابع فيطرق موضوع الاستثمار الذي يعتبر واحد من الموضوعات الراهنة لاسيما في ظل الازمات المالية والاقتصادية المتعاقبة وانخفاض اسعار البترول، وسعي الدول الحثيث نحو ايجاد بدائل للاقتصاديات الريعية باستخدام مختلف صيغ وانواع عقود الاستثمار،حيث يقدم المقال مقارنة بين التشريعين الجزائري والفرنسي في مجال عقود البوت.

أما المقال الثامن فيدرس موضوع حماية المستهلك من الإشهار التضليلي الإلكتروني ،هذا النوع من الاشهار الذي بات يشكل ظاهرة تؤرق المستهلك الالكتروني وتسعى الدول جاهدة للايجاد قواعد قانونية تحكمه وتجرمه، حيث وضح الباحث أهم القواعد المتعلقة بالموضوع في القانون الجزائري لاسيما القانون المنظم للممارسات التجارية وقانون حماية المستهلك.

وفي المقال الأخير الموسوم بإلزامية الاستثمار في إنجاز الصفقات العمومية بالجزائر حاول الباحث التعرض للجديد الذي جاء به المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وذلك في جانبين: المحفزات ووسائل التشجيع الممنوحة للمستثمر الأجنبي ليقبل على الاستثمار بالجزائر،والجزاءات القانونية التي تضمن تنفيذ المستثمر لالتزاماته تجاه الجزائر.

وعموما فالمتفحص لمقالات هذا العدد سيلاحظ طغيان موضوعات القانون الخاص وكذا اختلال التوازن الكمي بين مقالات الحقوق والعلوم السياسية من جهة، وبين بحوث القانون العام وبحوث القانون الخاص من جهة ثانية. ويرجع ذلك الى كون المجلة ما تزال في أعدادها الأولى وهي في طور التحسن والتطوير نحو تحقيق أهدافها في الرقي والاستمرار.

د.كرام محمّد الأخضر

رئيس تحرير المجلة

فهرس العدد الثالث

- أهداف المجلة

ص 02

- شروط النشر في المجلة

ص 03

- الهيئة العلمية للمجلة

ص 04

- كلمة السيد رئيس التحرير

ص 05

- العدالة الانتقالية كمقاربة لبناء الأمن المجتمعي في دول الحراك العربي

صباح كزيز ومُحَمَّد المهدي شنين ص 08

- المسئولية الجنائية لجراح التجميل -دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

ليلى إبراهيم العدواني ص 28

- التنظيم القانوني للاستثمار الوقفي في الجزائر -الواقع والمأمول-

إنتصار مجوج ص 46

- مركز الأطفال مجهولي النسب في القانون الجزائري

كاتية يسرى ربعي ص 67

- مبدأ حرية التحكيم التجاري الدولي في القانون الجزائري

نادية خراز ص 79

- خصوصية إجراءات التقاضي إلكترونيا

وهيبة رابح ص 97

- التعاقد بأسلوب البوت في التشريعين الجزائري و الفرنسي

يسمينة لعجال وليدية دوفان ص 112

- حماية المستهلك من الإشهار التضليلي الإلكتروني

عبد الكريم بوخالفة ص 125

- إلزامية الاستثمار في إنجاز الصفقات العمومية بالجزائر

حسام الدين سماعيلي ص 139